

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف

The impact of the application of environmental governance principles on the performance of the NAFTAL CHLEF Corporation

شارفي عمر*¹، ميموني ياسين²¹ جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، omar.charfi@univ-relizane.dz² جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، yassine.mimouni@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2023/01/21

تاريخ القبول: 2022/11/04

تاريخ الإرسال: 2022/08/03

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير أبعاد الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفطال الشلف من خلال الدراسة التي ربطت بين متغيرات الدراسة، حيث قمنا بتوزيع 83 استبيان محكم من طرف مختصين على مختلف إطارات مؤسسة نفطال الشلف (فرع GPL ، والفرع التجاري) من أجل جمع قاعدة بيانات كافية لتحليلها عن طريق برنامج التحليل الاحصائي spss، حيث توصلنا الى مجموعة من النتائج كان أهمها ان المؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة البيئية الا انه لا يوجد أثر لهذه المبادئ على أدائها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة بيئية، عدالة بيئية، تنمية مستدامة، حيطة ووقاية، مساءلة مسؤولية مشتركة، الأداء في المؤسسة.

تصنيف JEL: Q01 ، M14 ، L25 ، Q56، G3

Abstract :

This study aimed to know the impact of the dimensions of environmental governance on the performance of the NAFTAL CHLEF Corporation through the study that linked the variables of the study, where we distributed 83 questionnaires edited by professionals to the various frameworks of the Corporation NAFTAL CHLEF (GPL Branch, Commercial branch) In order to collect a sufficient database for analysis through the statistical analysis program spss, where we reached a set of results, the most important of which was that the institution applies the principles of environmental governance, but there is no effect of these principles on its performance.

Keywords: Environmental governance, environmental justice, sustainable development, prudence and prevention, accountability, shared responsibility, performance in the organization

Jel Classification Codes : G3، Q56 ،L25 ،M14 ، Q01

مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية الى تعظيم أرباحها وحصصها السوقية في ظل التضارب القائم مع حماية البيئة وخفض مستويات التلوث وصيانة حقوق الأجيال القادمة وهذا طبعا يحتاج الى التأثير على العديد من الابعاد والمبادئ من أجل تحقيق أهدافها والوصول الى الأداء المثالي الذي يرفع قيمتها السوقية من خلال توافق حقيقي فعال يضمن تعظيم أرباح المؤسسة ويحمي حقوق المجتمع الذي تنشط فيه حيث تطرقنا الى ابعاد الحوكمة البيئية التي قسمناها الى مبدأ التنمية المستدامة ومبدأ الحيطة والوقاية وكذلك مبدأ العدالة البيئية وأخير مبدأ المساءلة والمشاركة والمسؤولية المشتركة وما تأثيرها على الأداء في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأخذ مؤسسة نفطال الشلف نموذجا ومحل الدراسة ولذلك كانت الإشكالية الخاصة ببحثنا هي ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف؟

الإشكالية الرئيسية:

– هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف؟

* المؤلف المرسل

الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نفطال بولاية الشلف عند مستوى دلالة (0.05)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ المساءلة، المشاركة والمسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ الحيطه والوقاية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف؟

الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نفطال بولاية الشلف عند مستوى دلالة (0.05)
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ المساءلة، المشاركة والمسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ الحيطه والوقاية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف.
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في اظهار ضرورة الاهتمام بالبيئة والمجتمع محل النشاط حيث ان المؤسسات تسعى الى تعظيم أرباحها وتوسيع مشاريعها على حساب البيئة ونظرا للإضرار البالغ بها وجب النظر الى هذا المشكل اعتمادا على ابداء وجهة نظر نظرية وميدانية للحوكمة البيئية وإظهار مستوى تأثير ابعادها على الأداء في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بأخذ مؤسسة نفطال الشلف نموذجا للوصول الى نتائج يمكنها ان تحدد لنا ذلك التوافق الوسطي على الأقل الذي يضمن تحقيق اهداف المؤسسة دون اهمال البيئة وحقوق الأجيال القادمة أيضا. وتظهر أهمية البحث كذلك في مدى أهمية الحوكمة والحوكمة البيئية في المؤسسات العامة والخاصة والتي يتم من خلالها اعتماد القوانين والإجراءات والقرارات التي تضمن الاستخدامات الأمثل للموارد في ظل النمو الاقتصادي المستمر وكذلك تنامي احتياجات الافراد بغية التنسيق بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأفراد والموارد الطبيعية والبيئة والتنمية المستدامة مع أداء المؤسسات بمراعاة العدالة والحيطة والمسؤولية المشتركة.

اهداف الدراسة: يمكن سرد اهداف الدراسة في النقاط التالية:

- __ التعرف على الحوكمة البيئية وواقعها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- __ تبيان مدى أثر الحوكمة البيئية على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- __ ابراز دور الحوكمة البيئية في تقليل التكاليف.
- __ ايجاد علاقة تربط بين الحوكمة البيئية وأداء المؤسسات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

دراسة أمحمد بلقاسم وعمار طهرات في "تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية نماذج لتجارب دولية رائدة" حيث هدفت هذه الدراسة الى تبيان دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات العمومية من خلال تجارب علمية رائدة وخلصت الدراسة الى ان تبني المؤسسات العمومية الحوكمة يؤدي الى التنمية الاقتصادية شرط ان تتسم بالفاعلية وتقوم على الشفافية والمساءلة، وأيضا أكد الباحثان على ان مفهوم حوكمة المؤسسات العامة هو نفس مفهوم حوكمة المؤسسات الخاصة، وهو لا يختلف باختلاف القطاعات وانما يختلف باختلاف المبادئ والآليات التي تقوم عليها حسب طبيعة القطاع، أيضا كانت وجهة نظرهما على ان تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ التي

جاءت بينها منظمة التعاون الاقتصادي OCDE كمرجعية لأنها غطت جميع الجوانب لنجاح أي مؤسسة عمومية (بلقاسم و طهرات، 2018).

دراسة الدكتور بوسلمة حكيمة وطالب الدكتوراه متيجي رعيم بعنوان "المراجعة البيئية كآلية لترشيد التكاليف البيئية وتفعيل مقومات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية. دراسة حالة"، والتي هدفت الى ابراز مساهمة المراجعة البيئية في ترشيد التكاليف البيئية، والتي ترتبط ببحتنا ارتباط قوي، نظرا لان تقييم الأداء في المؤسسة يعتمد على تقييم الأرباح والمبيعات ودرجة المنافسة التي لها علاقة عكسية بالتكاليف، حيث حسن إدارة التكاليف يعكس الأداء الجيد للمؤسسة، خاصة في تسير الاضرار البيئية في بدايتها قبل تفاقمها. حيث خلصت الدراسة التي كانت عن طريق الاستبيان الى أن المراجعة البيئية تساهم في ترشيد التكاليف البيئية في المؤسسات الاقتصادية، وأن المراجعة بنوعها الداخلية والخارجية بإرساء القوانين والتشريعات وعدم حرقها تساهم في تفعيل مقومات الحوكمة البيئية وتحسين أداء المؤسسة (متيجي و بوسلمة ، 2021)

1. مفهوم الحوكمة البيئية والاقتصاد الأخضر:

1.1. الحوكمة: تعرف على انها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتنظيم وتوجيه ومراقبة الشركات أو الإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أدائها بحيث تضمن الوصول الى تحقيق رسالته والأهداف المرسومة لها" (الشمري، 2008، صفحة 118). وعرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي الحوكمة على انها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير اشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والعمل على كفاية الضوابط لتحقيق الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها" (جبار، 2009، صفحة 80).

من خلال ما سبق ذكره يمكننا تعريف الحوكمة على انها مجموعة الاجراءات والقوانين والقواعد والضوابط المطبقة على الشركات والمؤسسات للتأثير على مجلس الادارة والادارة التنفيذية من أجل حماية مصالح المساهمين، والمستثمرين، وكل ذوي المصالح، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية والربحية جراء تدنية التكاليف تبعا للاستغلال الأمثل للموارد، والحفاظ على استدامتها من أجل الوصول الى التنمية الاقتصادية وضمان حياة أفضل لنا وللأجيال القادمة مستقبلا.

2.1. البيئة: لتعريف البيئة لابد من توضيح معناها لغة واصطلاحا من اجل تقريب المفهوم وضبطه،

1.2.1. فالبيئة لغة: "مجموعة العناصر الاصطناعية والطبيعية التي تحيط بالكائنات الحية وهي ايضا المنزل والمكان الذي يسكنه الكائن الحي، وبشكل عام هي جميع الظروف الخارجية التي تؤثر في شيء معين. أما عوامل البيئة فهي عبارة عن العوامل التي تحيط وتتحكم في أحوال الكائنات الحية، وكيفية توزيعها وأماكن عيشها" (بشرى، 2022).

2.2.1. أما البيئة اصطلاحا: حسب العالم الألماني أرنست هيكل عرف البيئة على أنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه"، وعرفها الدكتور ريكاردوس في كتابه "بيئة الإنسان" بأنها "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر في جميع الكائنات الحية وهي وحدة إيكولوجية مترابطة" (علي حافظ، 2017).

والبيئة إيكولوجيا حسب مؤتمر استكهولم 1972 تعرف بأنها "مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية" (عباسي، 2004، صفحة 10).

ويرى (كوبر COOPER) أن البيئة "مصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة مصدر للموارد الطبيعية والبيئة مستودع لاستيعاب المخلفات" (الشيخ، 2002، صفحة 15).

3.1. الاقتصاد الأخضر: يعرف حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة إيكولوجيا" (United Nations Environment Programme, 2014, p. 3). ويعرف أيضا على انه "اقتصاد الطاقة النظيفة ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة وانما عمليات الإنتاج الأنظف وكذلك زيادة الطلب على المنتجات التي تستهلك طاقة اقل" (Newten & Cantarello, 2014, p. 3).

الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد الطاقة النظيفة لكنه لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة ولكنه يعزز الترابط بين الاقتصاد والبيئة، وبين البيئة والتنمية المستدامة (مختار، 2017).

4.1. الحوكمة البيئية: عرفت انما "مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية" (بلخير و معزوزي، 2018، صفحة 04).

وعرفت كذلك على انما "... مجموعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والعمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية..." (بن سعيد، 2014).

من خلال ما سبق ذكره يمكننا تعريف الحوكمة البيئية على انما ذلك التوافق بين جميع الأطراف الفاعلة في إرساء القواعد والإجراءات والآليات التي تضبط كيفية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مثلى من أجل تحقيق الاستدامة البيئية والعدالة، للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة استنادا على الحيلة والوقاية طلبا لحماية البيئة وعدم الإضرار بها وتفاديا لتكاليف أعظم جراء الكوارث وتفاقم الأضرار.

5.1. مبادئ الحوكمة البيئية:

1.5.1. التنمية المستدامة: حيث تم تعريفها على انما "النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة" (نورين، 2016، صفحة 31).

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على انما "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (أحمد عمر، 2021، صفحة 284).

مما سبق يمكننا تعريف التنمية المستدامة على انما ذلك التوافق المقبول بين البيئة والنشاط الاقتصادي من أجل إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية مع محاولة الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

2.5.1. الحيلة والوقاية البيئية: حيث ان الحيلة البيئية تعني "منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة" (بلخير و معزوزي، 2018، صفحة 5) والحيلة تكون بمنع وقوع الأضرار البيئية غير المعروفة والأخطار غير المؤكدة للحوادث وغير معلومة والتي لا يمكن توقعها في حين أن الوقاية البيئية هي منع وقوع الأضرار البيئية المعروفة والأخطار الثابتة.

3.5.1. العدالة البيئية: حسب تعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) في الولايات المتحدة ان العدالة البيئية هي "العدالة البيئية هي المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الناس، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، في الأمور التي تتعلق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين والمراسيم والسياسات البيئية" (EPA's, 2019).

وتم تعريفها أيضا على انما "العدالة في توزيع جميع الموارد والأضرار البيئية لجميع أبناء الوطن بدون تمييز، والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ أو تطوير بيئتهم، مع تحقيق الحماية لجميع المواطنين من المخاطر البيئية" (مشكاة ، 2013، صفحة 2).

4.5.1. المشاركة والمساءلة والمسؤولية المشتركة: اما المساءلة فيقصد بها حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP "نشأ المساءلة عندما يلتزم طرفان بمجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم تفاعلاتهم وتقوم على اتفاق او تفاهم متبادل على واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه بعضهما، فهي تنشأ عندما يحرص كل من أصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات على الوفاء بالتزاماتهم..." (UNDP، 2008، صفحة 22).

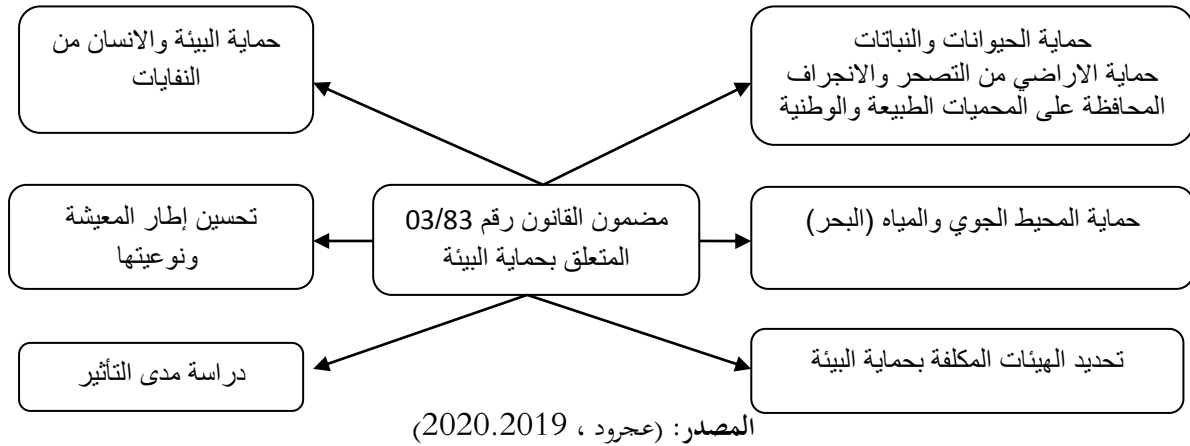
والهدف من وراء المساءلة في "معرفة الجهة المسؤولة ونوع المسؤولية وطبيعة السلوك الذي يعد غير قانوني، كما تضمن المساءلة حسن إدارة المديرين لموظفيهم وتمكنهم من تشخيص مواطن القوة لتوظيفها واستغلالها ومواطن الضعف لمعالجتها" (قسوم، صفحة 10).

اما المشاركة والمسؤولية المشتركة فيمكن توضيحهما بالتعريف التالي "المشاركة وإعلام ومناقشة الجمهور عنصرا هاما لتحمل الوكلاء الاقتصاديين والمواطنين مسؤولية آثار سلوكياتهم وإعلامهم بالمخاطر المحتملة أن يتعرضوا لها..." (Antonio , 2009).

حيث ان المشاركة والمسؤولية تعطيان وعي أكبر لجميع الأطراف الفاعلة بكل العمليات المحيطة بهم بمختلف أنواعها مراقبة الأخطار والمخلفات ويكون لهم الدور في التغيير والتأثير على النتائج ونسبة الأضرار البيئية وكذلك تحمل المسؤوليات نتيجة الأخطاء والمفوات التنظيمية والرقابية.

6.1. الحوكمة البيئية من الناحية التشريعية في الجزائر: في سنة 1983 ظهر اول مرة القانون 03/83 الذي تضمن المبادئ العامة لحماية البيئة والطبيعة من كل اشكال التلوث والاستنزاف وأوضح السياسات الواجب اتباعها في ذلك، ويمكن توضيحه في المخطط التالي:

الشكل (1): الحوكمة البيئية حسب التشريع الجزائري.



2. الأداء في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

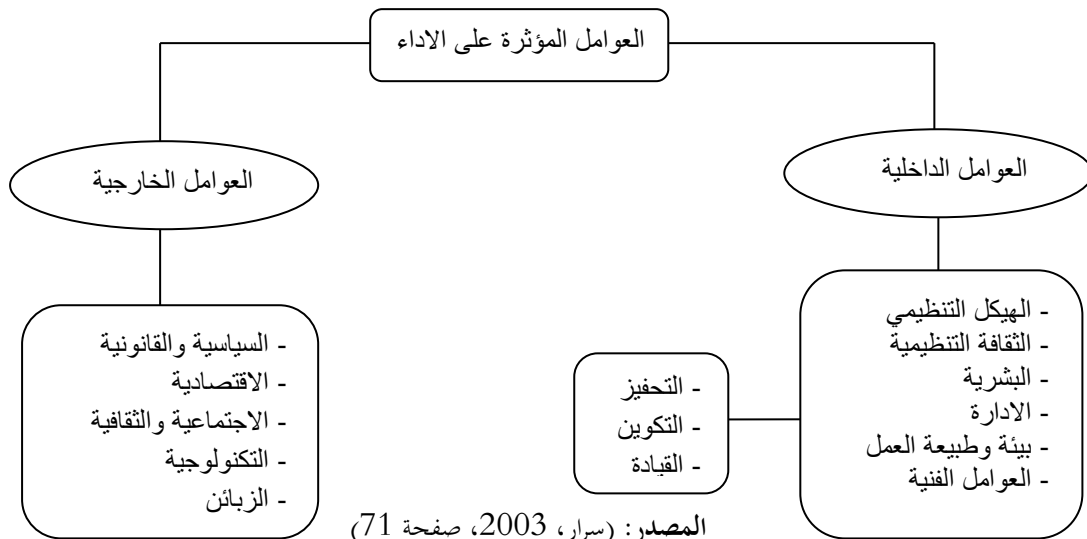
1.2. مفهوم الأداء: حسب الكلمة الإنجليزية Performance واللاتينية الأصل يقصد بالأداء "إنجاز العمل او الأعمال بالكيفية التي تحقق للتنظيم أهدافه" (مزهودة، 2001، صفحة 86).

وتم تعريفه أيضا على أنه نتائج كل العمليات التي تنجزها احدى المؤسسات الاقتصادية من أجل الوصول الى النتائج النهائية المرغوبة والتي يمكن ان تتعثر بأي خلل في احدى العمليات الجزئية (شكري محمود نسيم، 2013، صفحة 30). ويعرف أيضا على انه "إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز" (عبد الكريم الخناق، 2005، صفحة 35). ويعرف كذلك أنه " الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة" (عثمان محمد خير، 2005، صفحة 01). كما يعرف الأداء أيضا "قدرة المؤسسة الى الوصول للأهداف المرجوة مع تخفيض استخدام الموارد" (Burland & Eglan, 1995, p. 32).

من خلال ما تم ذكره يمكننا تعريف الأداء على انه ذلك العمل المحدد المراد إنجازه من أجل تحقيق أهداف ونتائج نهائية للمؤسسة من خلال التفاعل العام بين جميع العمليات التي قد يؤثر فيها الخلل في احدى هذه العمليات الى خلل في النتائج المستهدفة.

2.2. العوامل المؤثرة على الأداء: يمكننا توضيح العوامل المؤثرة على الأداء من خلال المخطط التالي:

الشكل (2): العوامل المؤثرة على الاداء.



3.2. البعد الاستراتيجي للأداء ومعايره على المدى الزمني:

للأداء أبعاد ومعايير تحدد قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء في خضم سوق متطورة ومتنامية على المدى القصير والمتوسط والطويل كما يعرفها بوخمخ "قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى" (بوخمخ، 2002 ، صفحة 126). ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

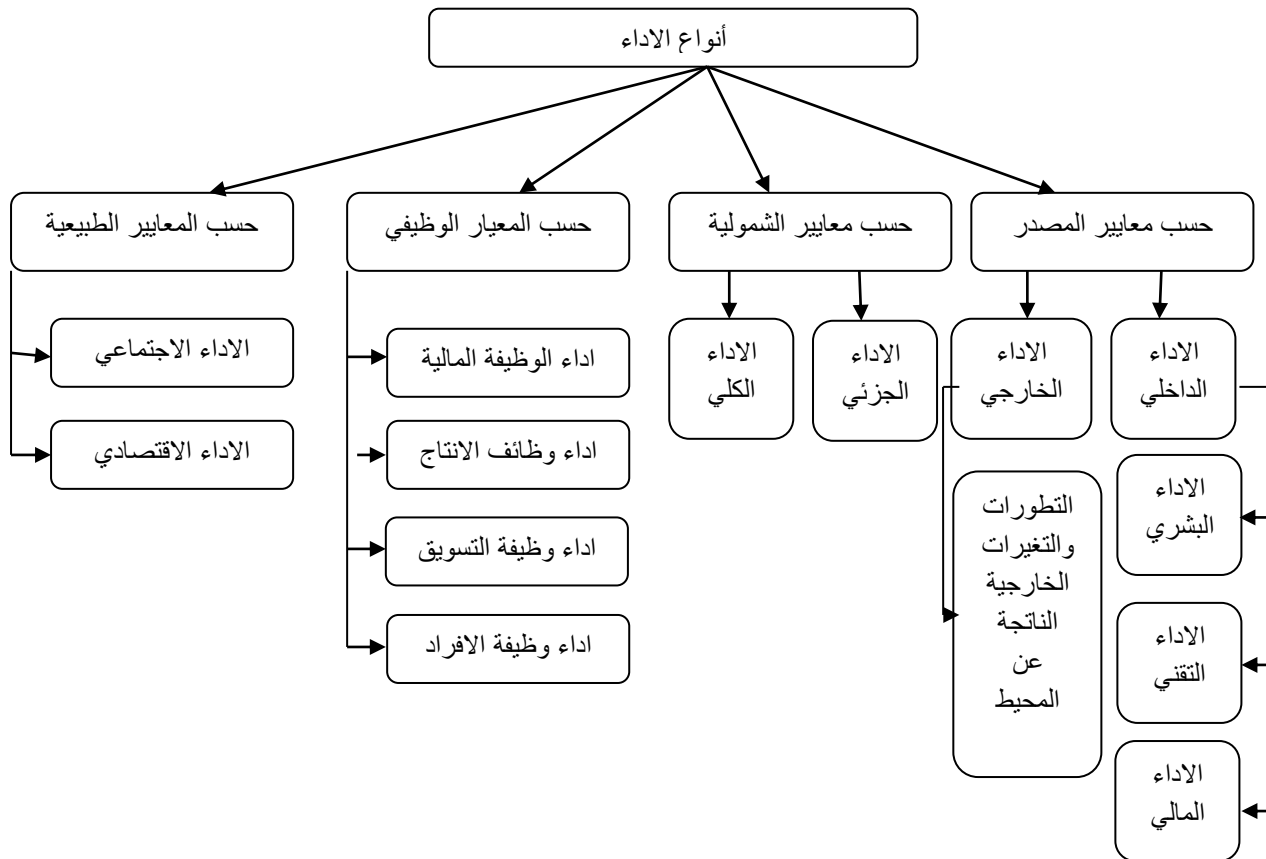
جدول رقم (01): البعد الاستراتيجي للأداء ومعايره.

البعد الزمني	المدى القصير	المدى المتوسط	المدى الطويل
المعايير	الكفاءة، الفعالية	التكيف، النمو	البقاء

المصدر: (بوخمخ، 2002 ، صفحة 129)

4.2. أنواع الأداء: اختلفت أنواع الأداء من باحث لآخر فهي تختلف من حيث المعايير الطبيعية والمعياري الوظيفي ومعايير المصدر والشمولية ومن أجل توضيحها لخصناها في المخطط التالي:

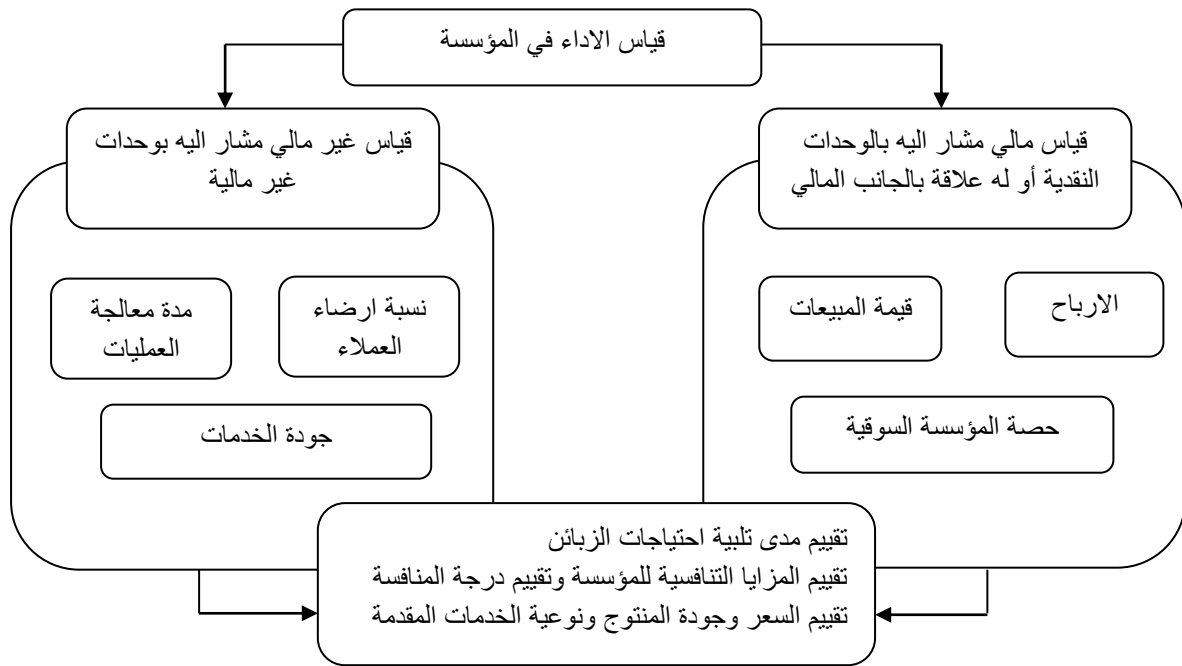
الشكل (3): تصنيف أنواع الاداء.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (زرنوح)

5.2. قياس وتقييم أداء المؤسسات: قياس أداء المؤسسات هو تقييم مدى وصولها الى الأهداف المسطرة والمخططة مسبقا ويمكن تقسيمه الى أداء مالي غير مالي (Parmenter, 2007, p. 32).

الشكل (4): قياس وتقييم أداء المؤسسة.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (أحمد الحايك، 2016، صفحة 07)

3. أثر الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

1.3. منهجية الدراسة:

نظرا لما تسعى اليه هذه الدراسة فقد استندنا الى المنهج الوصفي التحليلي لجمع كل المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للبحث، الذي تطرقنا فيه الى التوصيف المختصر لكل المفاهيم المشيرة للحوكمة والبيئة والأداء في المؤسسة، واستنادا على البيانات الأولية المستخلصة من الاستبيان الذي تم بناءه من اجل الربط بين متغيرات الدراسة، والذي قمنا بتوزيعه على الموظفين والمدراء في مؤسسة نפטال الشلف من اجل الوصول الى النتائج النهائية.

1.1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

حيث ان مجتمع الدراسة كان مكونا من جميع موظفي مؤسسة نפטال الشلف بمختلف تخصصاتهم ورتبهم حيث قمنا بتوزيع عليهم 83 استبانة واسترجعنا 66 منها 6 ملغاة، وهي نسبة فاقت 72 % اذ انها كافية للتحليل ممثلة لمجتمع البحث.

2.1.3. خصائص المتغيرات الشخصية:

جدول رقم (02): خصائص المتغيرات الشخصية للعينة الدراسة.

المتغيرات الشخصية	الفئات	التكرار	النسبة
الصف	ذكر	42	70%
	أنثى	18	30%
العمر	من 21 إلى 29 سنة	2	3,3%
	من 30 إلى 39 سنة	23	38,3%
	من 40 إلى 49 سنة	22	36,7%
	أكثر من 49 سنة	13	21,7%
المستوى التعليمي	بكالوريا + 3	20	33,3%

38,3%	23	بكالوريا + 4	
20%	12	بكالوريا + 5	
8,3%	5	دراسات عليا	
6,7%	4	اقل من 5 سنوات	الخبرة
35%	21	من 5 إلى 10 سنوات	
23,3%	14	من 11 إلى 15 سنة	
35%	21	أكثر من 15 سنة	
100%	60	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ في متغير الصنف وجود 42 من الموظفين ذكور بالنسبة 70% في مقابل 18 من الموظفين بالنسبة 30% من عينة الدراسة، وبالنسبة لمتغير العمر يوجد 23 من الموظفين بالنسبة 38,3% أعمارهم من 30 إلى 39 سنة ويوجد 22 من الموظفين بالنسبة 36,7% أعمارهم من 40 إلى 49 سنة ويوجد 13 من الموظفين بالنسبة 21,7% أعمارهم أكثر من 49 سنة ويوجد 2 من الموظفين بالنسبة 3,3% أعمارهم من 21 إلى 29 سنة، وبالنسبة لمتغير المستوى التعليمي يوجد 23 من الموظفين بالنسبة 38,3% لديهم مستوى تعليمي بكالوريا + 4 ويوجد 20 من الموظفين بالنسبة 33,3% لديهم مستوى تعليمي بكالوريا + 3 ويوجد 12 من الموظفين بالنسبة 20% لديهم مستوى تعليمي بكالوريا + 5 ويوجد 5 من الموظفين بالنسبة 8,3% لديهم مستوى دراسات عليا، بالنسبة للمتغير الخبرة يوجد 21 من الموظفين بالنسبة 35% لديهم من 5 إلى 10 سنوات خبرة ويوجد 21 من الموظفين بالنسبة 35% لديهم أكثر من 15 سنة خبرة ويوجد 14 من الموظفين بالنسبة 23,3% لديهم من 11 إلى 15 سنة خبرة ويوجد 4 من الموظفين بالنسبة 6,7% لديهم اقل من 5 سنوات.

3.1.3. الاتساق الداخلي لاستبيان:

لتحديد درجة الارتباط بين العبارات والأبعاد التي تنتمي إليها في الاستبيان، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): معامل الارتباط بين العبارات وأبعاد الاستبيان.

محور أداء المؤسسة		محور مبادئ الحوكمة البيئية							
		بعد التنمية المستدامة		بعد المشاركة، المساءلة، المسؤولية المشتركة		بعد العدالة البيئية		بعد الحيطه والوقاية	
العبارات	الارتباط	العبارات	الارتباط	العبارات	الارتباط	العبارات	الارتباط	العبارات	الارتباط
العبارة 1	0,666**	العبارة 1	0,527**	العبارة 1	0,861**	العبارة 1	0,764**	العبارة 1	0,807**
العبارة 2	0,818**	العبارة 2	0,456**	العبارة 2	0,921**	العبارة 2	0,732**	العبارة 2	0,840**
العبارة 3	0,806**	العبارة 3	0,749**	العبارة 3	0,914**	العبارة 3	0,762**	العبارة 3	0,775**
العبارة 4	0,687**	العبارة 4	0,481**	العبارة 4	0,893**	العبارة 4	0,786**	العبارة 4	0,855**
العبارة 5	0,852**	العبارة 5	0,587**	العبارة 5	0,814**	العبارة 5	0,384**		
العبارة 6	0,723**	العبارة 6	0,606**	العبارة 6	0,792**	العبارة 6	0,501**		
العبارة 7	0,842**	العبارة 7	0,279*	العبارة 7	0,541**	العبارة 7	0,773**		
العبارة 8	0,755**	العبارة 8	0,259*	العبارة 8	0,834**	العبارة 8	0,471**		

		0,350**	العبارة 9	0,763**	العبارة 9	0,766**	العبارة 9	0,799**	العبارة 9
		0,568**	العبارة 10	0,284*	العبارة 10	0,349**	العبارة 10	0,815**	العبارة 10
		0,561**	العبارة 11	0,890**	العبارة 11	0,343**	العبارة 11	0,578**	العبارة 11
		0,405**	العبارة 12			0,828**	العبارة 12	0,849**	العبارة 12
		0,390**	العبارة 13			0,782**	العبارة 13	0,756**	العبارة 13
						0,441**	العبارة 14	0,631**	العبارة 15
						0,731**	العبارة 15	0,747**	العبارة 16
						0,752**	العبارة 16	0,807**	العبارة 17

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن جميع معاملات ارتباط الأبعاد مع العبارات التي تنتمي إليها مرتفعة، وجميعها كانت دالة عند مستوى معنوية 0.05 ما يشير للصدق الاستنباطي، باستثناء العبارة رقم 14 التي لم تحقق ارتباط مقبول مع بعد التنمية المستدامة والذي تم حذفها من الاستبيان.

4.1.3. ثبات الاستبيان:

اعتمدت الدراسة على معامل (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات الاستبيان، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (04): اختبار ثبات الاستبيان الدراسة.

الاستبيان	المحور الثاني	المحور الأول	
61	04	57	عدد العبارات
0,973	0,837	0,976	معامل الثبات

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن معامل ثبات جميع القيم المتحصل عليها للمحاور والاستبيان في مستوى أكبر من 70% ما يشير للثبات وصدق عبارات الاستبيان للقياس المقصود من قياسه.

5.1.3. اختبار التوزيع الطبيعي:

اعتمدت الدراسة على اختبار (Kolmogorov-Smirnov) في التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي.

متغيرات الدراسة	القيمة الاحتمالية Sig.
بعد التنمية المستدامة	0,072
بعد المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة	0,081
بعد العدالة البيئية	0,072
بعد الحيطة والوقاية	0,200*
محور مبادئ الحوكمة البيئية	0,073
محور أداء المؤسسة	0,080

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يشير الجدول رقم (05) أن اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov) لجميع متغيرات الدراسة بلغ قيمة احتمالية أكبر من 0.05 وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح بإجراء باقي الاختبارات.

2.3. تحليل نتائج الدراسة:

1.2.3. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

اعتمد الباحثان في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (3) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات آراء الموظفين في مؤسسة نפטال بولاية الشلف بقبول إما الفرض العدمي أو البديل الموضحين كالآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نפטال بولاية الشلف عند مستوى دلالة (0.05)

الفرضية البديلة (H_1): يوجد مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نפטال بولاية الشلف عند مستوى دلالة (0.05)

بعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصل الباحثان إلى النتائج المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	الدلالة
التنمية المستدامة	3,50	0,916	4,233	59	0,000	دال
المشاركة، المساءلة، المسؤولية المشتركة	3,68	0,570	9,256	59	0,000	دال
العدالة البيئية	3,45	1,021	3,460	59	0,001	دال
الحيطة والوقاية	3,87	0,517	13,047	59	0,000	دال
مبادئ الحوكمة البيئية	3,62	0,707	6,870	59	0,000	دال

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (06) أن درجة معنوية جميع الأبعاد بما في ذلك المحور ذات دلالة إحصائية، ومنه يمكن تفسير النتائج كالآتي:

- بالنسبة لمبدأ التنمية المستدامة، بلغ درجة معنوية (0,000) عند درجة حرية (59) كما بلغت قيمة T المحسوبة (4,233) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (2,000) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الموظفين والقيمة المفترضة (3) وبما أن المتوسط الحسابي لهذا المبدأ بلغ (3,50) نستخلص وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبدأ التنمية المستدامة في مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

- بالنسبة لمبدأ المشاركة، المساءلة، المسؤولية المشتركة، بلغ درجة معنوية (0,000) عند درجة حرية (59) كما بلغت قيمة T المحسوبة (9,256) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (2,000) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الموظفين والقيمة المفترضة (3) وبما أن المتوسط الحسابي لهذا المبدأ بلغ (3,68) نستخلص وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبدأ المشاركة، المساءلة، المسؤولية المشتركة في مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

- بالنسبة لمبدأ العدالة البيئية، بلغ درجة معنوية (0,001) عند درجة حرية (59) كما بلغت قيمة T المحسوبة (3,460) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (2,000) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الموظفين والقيمة المفترضة (3) وبما أن المتوسط الحسابي لهذا المبدأ بلغ (3,45) نستخلص وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبدأ العدالة البيئية في مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

- بالنسبة لمبدأ الحيطة والوقاية، بلغ درجة معنوية (0,000) عند درجة حرية (59) كما بلغت قيمة T المحسوبة (13,047) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (2,000) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الموظفين والقيمة

المفترضة (3) وبما أن المتوسط الحسابي لهذا المبدأ بلغ (3,87) نستخلص وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبدأ الحيطة والوقاية في مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

- بالنسبة لمحور مبادئ الحوكمة البيئية بلغ درجة معنوية (0,000) عند درجة حرية (59) كما بلغت قيمة T المحسوبة (6,870) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (2.000) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الموظفين والقيمة المفترضة (3) وبما أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (3,62) نستخلص وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

ومما سبق يمكن رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نفضال بولاية الشلف عند مستوى دلالة (0.05)

2.2.3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

جدول رقم(07): اختبار الانحدار البسيط لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

المتغير المستقل: تطبيق مبدأ التنمية المستدامة					البيان
دلالة T	T المحسوبة	B معامل الانحدار	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع: أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.
0,022	2,354	0,167	0,087	0,295a	
دلالة F			F المحسوبة		
0,022b			5,541		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يوضح الجدول أعلاه رقم(07) أثر تطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط $R = 0,295a$ بين تطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف، ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط ضعيف جدا.

- وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0,087$ أي أن ما قيمة 8.7 % من التغيرات في أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف ناتجة عن تطبيق مبدأ التنمية المستدامة.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0,167$ وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبدأ التنمية المستدامة يزيد من تحسين أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف، بقيمة 0,167 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 2,354 عند مستوى معنوية 0,022

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 5,541 عند مستوى معنوية 0,022b وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

3.2.3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفريية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

جدول رقم(08): اختبار الانحدار البسيط لتطبيق مبدأ المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

المتغير المستقل: تطبيق مبدأ المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة					البيان
دلالة T	T المحسوبة	B معامل الانحدار	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع: أداء مؤسسة نافتال بولاية الشلف.
0,888	0,142	0,017	0,000	0,019a	
دلالة F			F المحسوبة		
0,888b			0,020		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يوضح الجدول أعلاه رقم (08) أثر تطبيق مبدأ المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0,017$ وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 0,142 عند مستوى معنوية 0,888 كما بلغت قيمة F المحسوبة 0,020 عند مستوى معنوية 0,888b وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ المشاركة، المساواة، المسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

4.2.3. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفريية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

جدول رقم(09): اختبار الانحدار البسيط لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

المتغير المستقل: تطبيق مبدأ العدالة البيئية					البيان
دلالة T	T المحسوبة	B معامل الانحدار	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع: أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.
0,006	0,858	0,178	0,123	0,351a	
دلالة F			F المحسوبة		
0,006b			8,170		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يوضح الجدول أعلاه رقم (09) أثر تطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط $R = 0,351a$ بين تطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف، ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط ضعيف.

- وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0,123$ أي أن ما قيمة 12.3 % من التغيرات في أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف ناتجة عن تطبيق مبدأ العدالة البيئية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0,178$ وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبدأ العدالة البيئية يزيد من تحسين أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف، بقيمة 0,178 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 0,858 عند مستوى معنوية 0,006

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 8,170 عند مستوى معنوية 0,006b وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

5.2.3. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الصفريية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ الحيطة والوقاية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ الحيطة والوقاية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

جدول رقم(10): اختبار الانحدار البسيط لتطبيق مبدأ الحيطة والوقاية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

المتغير المستقل: تطبيق مبدأ الحيطة والوقاية					البيان
دلالة T	T المحسوبة	B معامل الانحدار	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع: أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف.
0,548	0,604	0,079	0,006	0,079a	
دلالة F			F المحسوبة		
0,548b			0,365		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يوضح الجدول أعلاه رقم (10) أثر تطبيق مبدأ الحيطة والوقاية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0,079$ وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 0,604 عند مستوى معنوية 0,548 كما بلغت قيمة F المحسوبة 0,365 عند مستوى معنوية 0,548b وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ الحيطة والوقاية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

6.2.3. اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفريية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نפטال بولاية الشلف.

الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

جدول رقم(11): اختبار الانحدار البسيط لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

المتغير المستقل: تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية					البيان
دلالة T	T المحسوبة	B معامل الانحدار	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع: أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.
0,064	1,888	0,176	0,058	0,241a	
دلالة F			F المحسوبة		
0,064b			3,565		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss).

يوضح الجدول أعلاه رقم (11) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0,176$ وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 1,888 عند مستوى معنوية 0,064 كما بلغت قيمة F المحسوبة 3,565 عند مستوى معنوية 0,064b وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف.

4. النتائج ومناقشتها:

من خلال معالجة موضوع أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود مستوى مرتفع في تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في مؤسسة نفضال بولاية الشلف عند مستوى دلالة (0.05) نظرا للقيم الإحصائية المذكورة سابقا الدالة عند هذا المستوى مما يفسر ان المؤسسة محل الدراسة تهتم بالحوكمة البيئية.

- تحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف تبعا للقيم المحسوبة والتي كانت دالة عند هذا المستوى حيث يفسر ذلك ان المؤسسة تحاول ان تصل الى مستويات أحسن للنشاط الاقتصادي وإلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، والاقتصاد في الموارد الطبيعية المتاحة ومنع الإضرار بالبيئة.

- عدم تحقق الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ المشاركة، المساءلة، المسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف راجع الى القيم المتوصل اليها التي لم تكن دالة عند هذا المستوى وتفسيره على ان الأداء الفعلي للموظفين الذين يمتازون بالوفاء والالتزام ينعكس على الأداء المؤسسي حيث يكون نتاج التحفيز والمشاركة والتفاعل المشترك مع ذلك الحرص في الرقابة والمساءلة الدورية المنتظمة لكل الاعوان داخل المؤسسة، فبغياب ذلك داخل المؤسسة محل الدراسة ينعكس سلبا على المردودية والإنتاجية ويؤثر على الأداء الكلي فيها.

- تحقق الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ العدالة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف اعتمادا على النتائج المتحل عليها والتي كانت دالة عند هذا المستوى وهنا يمكننا تفسير ذلك على انه هناك التفاتة حقيقية للمؤسسة نحو المجتمع والمواطنين ومحاولة العدالة في توفير الحاجيات لهم دون تمييز وان الضرر الناتج عنها يمس الجميع بدون تحيز.

- عدم تحقق الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبدأ الحيطه والوقاية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف جراء عدم دلالة النتائج المتحصل عليها المذكورة سابقا عند هذا المستوى وذلك لان المؤسسة لا تهتم

مبدأ الحيلة والوقاية بصورة كافية مما يعكس تلك النتائج السلبية على الأداء فيها، حيث ان الاهتمام الفعلي بمنع الاضرار المعلومة وغير معلومة يكون له أثر على الأداء الحقيقي للمؤسسة تبعا للحد من الخسائر المالية المترتبة عن الإصلاح والتعويض التي تلتزم بها المؤسسة جراء الاضرار الناجمة عن أي خلل او خطر محتمل او غير محتمل.

- عدم تحقق الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال بولاية الشلف نتيجة للقيم المتحصل عليها التي حللناها سابقا عند هذا المستوى والتي كانت غير دالة وكون انه هناك مبدئين للحوكمة البيئية ليس لهم تأثير على الأداء في المؤسسة ومبدئين لهم تأثير ضعيف جدا فيمكن القول انه لا يوجد تأثير حقيقي وقوي للأداء في المؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة:

سعيانا من خلال موضوع الدراسة الى ايجاد العلاقة الفعلية بين الاداء والحوكمة البيئية في المؤسسات الجزائرية حيث نجح المؤسسة مرهون بأدائها الجيد الذي يرتبط في الاساس بتقييم الكفاءة والفعالية لمختلف أنشطة المؤسسة وكذلك التوازن الفعلي الذي ينتج عن الضوابط الاخلاقية والاجتماعية التي تنبثق من ضبطية الحوكمة البيئية التي تنتج ذلك التوافق الحقيقي بين اهداف المؤسسة وحماية البيئة والمجتمع، وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

__ مؤسسة نفضال الشلف تهتم بالحوكمة البيئية وتطبقها لكن هذا الاهتمام لا يرقى الى المستوى المطلوب الذي يمكن المؤسسة بالنهوض بقطاعها وتحسين الأداء فيها من اجل تحقيق الاهداف المسطرة فان الاهتمام المتباين وغير متكامل بين جميع مبادئ الحوكمة البيئية يجعل هناك خلل في اكمال هاته الوحدة التي تدعم الاداء الجيد للمؤسسة.

__ توجد علاقة تأثير لبعد التنمية المستدامة على أداء مؤسسة نفضال الشلف لكن هذا الاثر ضعيف لا يمكن اعتباره تأثيرا فعليا يخدم المؤسسة لان التنمية المستدامة اصلا تواجه معوقات كبيرة في الجزائر عامة.

__ لا توجد علاقة تأثير لبعد المساءلة، المشاركة والمسؤولية المشتركة على أداء مؤسسة نفضال الشلف لان وفاء العمال والتزامهم مرهون بحجم التحفيز والمشاركة والعمل الجماعي بدون اقضاء وتهميش يجعل هناك دافعية قوية لرفع مستوى الاداء وقيمة المؤسسة تبعا لذلك وهذا الذي لم نلتمسه في المؤسسة محل الدراسة.

__ توجد علاقة تأثير لبعد العدالة البيئية على أداء مؤسسة نفضال الشلف مما يدل على اهتمام المؤسسة محل الدراسة بهذا البعد وانه لا يوجد تمييز بين الزبائن ولا المواطنين بصفة عامة فيما يخص المنتوجات والخدمات وحتى الاضرار يمكن ان تمس الجميع محل النشاط دون اقضاء، وكما ذكرنا سابقا ان هذا الاهتمام بالمبدأ موجود لكنه لا يرقى للمستوى المطلوب كون واقع المجتمع محل النشاط لا يدعم تلك العدالة الحقيقية بين الأشخاص والمؤسسات.

__ لا توجد علاقة تأثير لبعد الحيلة والوقاية على أداء مؤسسة نفضال الشلف لأنه لا يوجد اهتمام فعلي للحد ومنع الاضرار التي يمكن حدوثها.

__ لا توجد علاقة تأثير لمبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفضال الشلف وذلك كون هناك ترابط كبير بين مبادئ الحوكمة البيئية حيث ان التأثير على الاداء انما يكون بالتفاعل الكلي بين هاته المبادئ والتركيز على ذلك التناغم الذي لا يقضي أي مبدأ من أجل الرفع من مستوى الاداء المؤسسي للوصول الى نتائج مرضية للأفراد والمؤسسة.

التوصيات:

استنادا على أدبيات الدراسة والدراسة الميدانية يمكننا الخروج بالتوصيات الآتية:

__ على مؤسسة نفضال الشلف زيادة الاهتمام الفعلي بالحوكمة البيئية من اجل رفع مستوى ادائها والوصول الى الاهداف المسطرة.

__ على المؤسسة النظر الى بعد المساءلة والمشاركة والمسؤولية المشتركة لان زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية ومساءلة كل مسؤول عن مهامه وادائه يعزز ضبط الفساد ويضمن مردودية أحسن، كذلك المشاركة وطرح الانشغالات وابداء الآراء والافكار تضمن ذلك التناغم والتوافق التي تخرج

بالنتائج التي تصب في صالح المؤسسة واهدافها، كذلك نجاح المؤسسة وحماية البيئة مسؤولية جميع العناصر الفاعلة فيها لذلك من الضروري إيجاد ذلك التناغم المطلوب من أجل التوفيق بين الاهداف المستطرة والحماية المجتمع محل النشاط ودعمه.

— من النتائج المتوصل اليها ان المؤسسة لا تهتم اهتمام بالغ ببعد الحيلة والوقاية ولا بد من سعيها الى إيجاد حلول واجراءات احترازية ووقائية أفضل من أجل حماية الافراد والمجتمع ككل وبالأخص حماية البيئة، لان تفادي الاخطار والكوارث البيئية في بدايتها يضمن تقليل التكاليف ومصاريف اصلاح الضرر عند التفاقم وفي مراحل متطورة، زيادة على ذلك فان السلطة الضبطية لمكافحة الاعتداءات على البيئة غير مفعلة كليا والاجراءات مبهمه وغير واضحة لذلك لا بد من تهيئة المؤسسة لمواجهة الإجراءات القادمة حتى تقيها من مشاكل الغلق والعزل والتعويض.

المراجع والاحالات :

1. Antonio , G. (2009). Precaution, Trade, and sustainable Development . Reducing Uncertainty, Advancing Equity Reducing Uncertainty, (pp. 953 – 998 . 973 – 974). R la Vina.
2. Burland, A., & Eglan, J. (1995). Dictionnaire de gestion , Edition Foucher. Paris .
3. EPA's. (2019, 2 23). Environmental Justice. Retrieved 2022, from INTERNET ARCHIVE.
4. Newten , A., & Cantarello, E. (2014). An introduction to the green economy (Science, systems & sustainability). New York: Routledge.
5. Parmenter, D. (2007). " Performance Measurement", Financial Management. London .
6. United Nations Environment Programme. (2014). using indicators for green economy policymaking. 3.
7. المؤمن مشكاة . (2013). العدالة البيئية نظرة مقارنة بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، تم الاسترداد من موقع التاريخ الإسلامي.
8. أحمد بلقاسم ، و عمار طهرات. (2018، 12 31). تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية نماذج لتجارب دولية رائدة. مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 29-50.
9. أحمد زرنوح. (بلا تاريخ). الأداء في المنظمة. صفحة 28.47.
10. برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP. (2008). تنمية القدرات مذكرة تطبيقية.
11. بشرى. (2022، 02 22). ماهية البيئة، معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. تم الاسترداد من موسوعة طب 21.
12. بومدين نورين. (2016). تنمية الريف ممدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
13. حاتم عثمان محمد خير. (2005). نحو أداء متميز للحكومات – تجربة جمهورية السودان –. الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. الجزائر.
14. حنان قسوم. (بلا تاريخ). أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري. مجلة أبحاث.
15. رحيم متيجي ، و حكيمة بوسلمة . (30 03، 2021). "المراجعة البيئية كآلية لترشيد التكاليف البيئية وتفعيل مقومات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية" _ دراسة حالة _ . مجلة المالية و الاسواق، الصفحات 161-182.
16. سارة عمجود . (2020.2019). الحوكمة البيئية في الجزائر "السياسات والتحديات". المسيلة.
17. سناء عبد الكريم الحناق. (2005). مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية. الأداء المتميز للمنظمات الحكومية. الجزائر.
18. صادق راشد الشمري. (2008). الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، صفحة 118.
19. عبد الرزاق حبار. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – حالة دول شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، صفحة 80.
20. عبد الفتاح بوخمحم. (ديسمبر ، 2002). تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية. مجلة العلوم الإنسانية.
21. عبد الملك مزهودة. (نوفمبر، 2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية. مجلة العلوم الإنسانية.
22. عبد الهادي مختار. (جوان، 2017). الاقتصاد الاخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، صفحة 568.
23. عمر سرار. (2003). الرضا عن العمل وأثره على الأداء، رسالة ماجستير . جامعة الجزائر.
24. عمر عبد الحفيظ أحمد عمر. (نوفمبر، 2021). الحوكمة الالكترونية لأهداف التنمية المستدامة. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الانسانية .
25. كرم علي حافظ. (2017). الإعلام وقضايا البيئة. دار المنهل .
26. محمد صالح الشيخ. (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
27. مراد بن سعيد. (2014). الحوكمة البيئية والتجارة العالمية نحو تفسير لاشكاليات الحوكمة البيئية العالمية . المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، صفحة 208.

28. مريم شكري محمود نديم. (2013). تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دراسة اختبارية في شركة الطيران الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
29. مصطفى عبد اللطيف عباسي. (2004). حماية البيئة من التلوث. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
30. نخلة بلخير، و عيسى معزوزي. (2018). البنى التحتية للحكومة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام. تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، (صفحة 04). البلدة.
31. نعي أحمد الحايك. (2016). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية مذكرة ماجستير.